مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية ISSN :2353 - 0529
المجلد2 ، العدد3، (جانفي2014) EISSN : 2600-643x

التربية البيئية ودورها في حماية البيئة والتصدي لمشكلاتها في المجتمع الجزائري المعاصر

د.طايبي رتيبة
أ.محاضرة بقسم علم الاجتماع و الديموغرافيا-جامعة البليدة -2-

ملخص:

اليوم أكثر من أي وقت مضى، ثبت أن التربية البيئية هي ضرورية لحماية البيئة التي يلعب الإنسان الدور الرائد في تدهورها، هذه الأخيرة هي بمثابة أداة إستراتيجية للتصدي للمشاكل البيئية الجسيمة (التلوث، إستنزاف الموارد الطبيعية، التغيرات المناخية....الخ) التي باتت، حاليا، واقع لا مناص منه في المجتمع الجزائري المعاصر. إذ يتعلق الأمر بترقية التربية البيئية وترسيخ ثقافة بيئية على كل المستويات في المجتمع، والتي تخص جميع الأفراد - مهما كانت أعمارهم ووظائفهم- وهذا لتوعيتهم بالمخاطر البيئية، والعمل على تغيير الذهنيات السلوكيات والتصرفات في إستغلال الموارد الحيوية. في آخر الأمر، إن الغاية هي جعل الفعل الإنساني أكثر مسؤولا والمساهمة بشكل فعال في المحافظة على البيئة وتحسينها مع ضمان تسيير عقلاني ومستديم للموارد الطبيعية.

[الكلمات الدالة] التربية البيئية، الوعي البيئي، مشكلات البيئة، التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر.

Résumé :

*A*ujourd'hui plus que jamais, l'éducation environnementale s'avère une nécessité pour la protection de l'environnement, dont l'homme joue un rôle prépondérant dans la dégradation de l'environnement, celle-ci est un outil stratégique pour faire face aux problèmes majeurs en matière d'environnement (pollution, changement climatique, utilisation non viable des ressources naturelles….etc), qui sont devenues, actuellement, des réalités incontournables dans la société Algérienne contemporaine. Il s'agit en effet de promouvoir l'éducation environnementale et d'ancrer une culture environnementale à tous les niveaux dans la société, et qui concerne tous les individus -quelques soit leur âge et leur fonction- afin de les sensibiliser des risques environnementales, et faire changer les mentalités, les attitudes et les comportements dans l'exploitation des ressources biologique. Enfin, la finalité étant de responsabiliser l'action humaine et d'y contribuer de façon efficace à la préservation et l'amélioration de l'environnement, toute en assurant une gestion rationnelle et durable des ressources naturelles.

[Mots-clés] Education environnementale, conscience environnementale, problèmes d'environnement, développement durable, économie verte.

1)-البيئة والمجتمع:

إن للبيئة جوانب اقتصادية وفنية وأخلاقية يسعى العلماء إلى معرفتها وعلى ذلك هناك ارتباط وثيق بين البيئة والمجتمع، فالإنسان والطبيعة يشكلان وحدة واحدة لا يمكن الفصل بينهما فلكل مجتمع إقليم خاص يرتبط به ويشمل ذلك رقعة محدودة من الأرض، وتحيط به ظروف بيئية وجغرافية تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في الحياة الاجتماعية والثقافية وتطبعها بطابع مميز، والعلاقة بين الإنسان والمجتمع من ناحية والبيئة من ناحية أخرى قد تختلف من مجتمع إلى آخر طبقا لمدى تقدم المجتمع أو تأخره وأنماط الحياة السائدة في هذه المجتمعات، وقد اتصفت هذه العلاقة دائما باعتداء الإنسان على الطبيعة وحاول تغييرها وهو في هذا كله يؤثر فيها تأثيرا سلبيا[1]. الأمر الذي يدعو إلى القول أن المجتمع والبيئة مظهران لشيء واحد فالإنسان جزء من الطبيعة يتأثر بها ويؤثر فيها وهو عنصر من عناصر البيئة، فهو ينفرد بمميزات خاصة تجعل منه عنصرا مميزا في البيئة الطبيعية[2]، كما أنه يختلف عن الكائنات الحية الأخرى في أنه استطاع أن يؤثر على الطبيعة ونتج ذلك عن التطور العلمي والتكنولوجي وعملية الإنتاج التي يقوم بها، والتي أدت إلى ظهور علاقات جديدة بينه وبين الطبيعة تلك العلاقات التي تتعقد يوما بعد يوم مع تقدم الحضارة البشرية[3]. ومنه فقد استحوذت محاولة تفسير العلاقة بين البيئة والمجتمع على اهتمام العلماء و اختلفت الآراء وظهرت مدارس فكرية اختلفت وجهات نظرها في تفسيرها لهذه العلاقة، ونورد فيما يلي بعض من تلك المدارس:

أ- المدرسة الحتمية: ويطلق على هذه المدرسة كذلك بالمدرسة البيئية وهي تعطي الطبيعة الوزن الأكبر في مجال العلاقة بين البيئة من ناحية والمجتمع والإنسان من ناحية أخرى، وتنظر إلى الإنسان باعتباره كائن سلبي تجاه قوى الطبيعة وهو من خلال الحتمية البيئية مسير وليس مخير. ويقوم الفكر الحتمي أو البيئي على مفهوم أساسي هو أن الإنسان يتواجد في بيئته التي تؤثر فيه تأثيرا أكيدا، ومن الضروري أن يتكيف معها ويعيش في حدود إمكانياتها وهذا الاعتماد الوثيق يقتضي تدفقا ذا إتجاه واحد من البيئة إلى مكوناتها[4]. وتؤكد المدرسة البيئية على أن المنظومة البيئية هي العامل الوحيد في نشأة وتشكيل الثقافة والنظم الإجتماعية، وأن الإختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية مردها إلى الإختلافات المتباينة في الظروف البيئية والجغرافية[5]. ومن رواد هذه المدرسة القدامى "هيبوقراط" و"أرسطو" فقد ربطا بين المناخ وطبائع الشعوب وعاداتهم، وظهر الإتجاه الحتمي في مقدمة العلامة " عبد الرحمن ابن خلدون" فقد بين آثار إختلاف البيئات في حياة سكانها وطبائع الشعوب[6].

ب- مدرسة الإمكانية: هي مدرسة تناهض مدرسة الحتمية البيئية وتتلخص فلسفتها في أن الإنسان ليس مجرد مخلوق سلبي غير مفكر خاضع تماما لمؤثرات وضوابط البيئة الطبيعية، ولكنه قوة إيجابية فعالة ومفكرة وذا خاصية دينامية قادرة على

التغيير والتطوير وهو بذلك سيد البيئة والمسيطر عليها فهو الذي يحدد نمط إستغلاله لموارد البيئة. وتؤمن هذه المدرسة بحرية الإنسان في الإختيار فالبيئة لا تحتوي على ضروريات أو حتميات وإنما تقدم للإنسان عددا من الإختيارات، والإنسان بمحض إرادته يختار منها ما يتلاءم مع قدراته وطموحاته وتقاليده فما من بيئة لم تمتد لها يد الإنسان بالتعديل أو التغيير، فالإنسان قوة إيجابية فعالة في تهيئته لمطالبه وتعديلها أو تغييرها وفقا لمشيئته، وبذلك ليست هناك حتمية مطلقة صارمة بل هناك إمكانية مرنة.

ج- المدرسة التوافقية أو الإحتمالية: حاولت هذه المدرسة أن توفق بين آراء المدرستين المدرسة الإحتمالية ومدرسة الإمكانية، فهي لا تؤمن بالحتم المطلق ولا بالإمكانية المطلقة وإنما تؤمن بأن الاحتمالات قائمة في بعض البيئات لكي يتعاظم الجانب الطبيعي في مواجهة سلبيات الإنسان وقدراته المحدودة ﴿حتمية﴾، وفي بيئات أخرى يتعاظم دور الإنسان في مواجهة تحديات ومعوقات البيئة ﴿إمكانية﴾. وتقوم فكرة هذه المدرسة على أساس أن البيئات الطبيعية ليست ذات تأثيرات واحدة على المجتمع والإنسان، وذلك من منطلق اختلاف تأثير و استجابة هذه البيئات من ناحية ومن خلال اختلاف قدرات الإنسان وإمكاناته في إستغلال موارد البيئة من ناحية أخرى، ومن ثم فهي ترى أن الحتمية قائمة في بعض البيئات والإمكانيات قائمة في بيئات أخرى[7].

د- مدرسة التفاعل: وترى هذه المدرسة أن هناك تأثير متبادل بين البيئة ومكوناتها فالكائن الحي لا يتأثر بكل ما يحيط به من ظواهر، بل أن البيئة هي الأخرى تتأثر بالكائن الحي عن طريق التغذية المرتدة الخارجية التي يسري تيارها على البيئة، بمعنى أن البيئة تؤثر في الكائنات الحية التي تسكنها وهي بدورها تؤثر في البيئة المحيطة. وتعد هذه المدرسة أقرب إلى الواقعية والموضوعية فقد أكدت على وجود علاقة تفاعلية بين الإنسان والبيئة، فالواقع يشير إلى أن إشباع احتياجات الإنسان تتم عن طريق تحويل بعض عناصر المنظومة البيئية إلى مصادر ثروة تزيد من درجة إشباعه لاحتياجاته، والإنسان يحاول جاهدا إكتشاف الجديد لمعالجة العناصر المتوفرة في هذا المحيط بتقنيات جديدة[8]. وعليه فعلى الرغم من أن علاقة الإنسان بالبيئة قد تمخضت عنها منجزات حضارية عظيمة إلا أنها حملت بين طياتها بعض العوامل المخلة بالتوازن البيئي و إستقراره، وقد إتضح هذا الخلل بالتوازن البيئي في بروز مشكلات التلوث في البيئة الهوائية والمائية والأرضية وإستنزاف موارد البيئة وغيرها. وقد تنبه الإنسان إلى هذا الخلل ومخاطره على البيئة بمكوناتها المختلفة وعلى نفسه، لذا راح يبحث عن كل ما يمكنه من التقليل منه ومن مسبباته ومن بين أهم الوسائل التي لجأ إليها الإنسان هي التربية البيئية، باعتبارها إتجاه وفكر وفلسفة تهدف إلى تنمية الخلق البيئي لدى الإنسان بحيث توجه سلوكه في تعامله مع البيئة بمشتملاتها البشرية والطبيعية[9]. ومن هذا المنطلق أضحت قضية التثقيف البيئي، في إطار التربية البيئية، قضية حضارية وإنسانية عامة تهم كافة

البشر، وذلك في ضوء ما يشهده عالمنا المعاصر من تحديات تخل بالتوازن البيئي الذي بدأت عواقبه الوخيمة تزداد يوما بعد يوم، كما غدا الوعي البيئي ضرورة حتمية لكل فرد من أفراد الأسرة وذلك للارتقاء بمستوى التربية البيئية على صعيد المجتمع ككل[10].

2)-مفهوم البيئة:

إن كلمة البيئة مشتقة من الفعل الثلاثي "بوأ" ويقول تبارك وتعالى في سورة الأعراف (الآية 74) "واذكروا إذا جعلكم خلفاء من بعد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها تصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين". ويقال تبوأت منزلا أي نزلته، وبوأت الرجل منزلا بمعنى هيأته ومكنت له فيه. ولعل تعريفنا اللغوي يتفق مع تعريف "ريتر" (Reiter 1885) الذي يعتبر أول من وضع تسمية (Ecology) أو علم البيئة، وقد أخذه من المصطلح الإغريقي (Oikos) بمعنى منزل أو مكان للإقامة، فهو العلم الذي يهتم بدراسة الكائن في منزله حيث يتأثر الكائن الحي بمجموعة عوامل حية (بيولوجية) وغير حية (كيميائية وفيزيائية) ينتج عنها علاقات قد تكون إيجابية أو سلبية أو كلاهما معا[11]. ويستخدم لفظ البيئة (Environnement) في اللغة الفرنسية للدلالة على مجموعة الظروف الطبيعية للمكان من هواء وماء والكائنات الحية المحيطة بالإنسان، وما تحتويه من مواد وما يقيمه الإنسان من منشآت. وبهذا فالبيئة بمفهومها العام هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى ويتأثر به ويؤثر فيه[12].

لقد أقر المؤتمر الدولي للبيئة عندما عقد بمدينة ستوكهولم -عاصمة السويد- عام 1972 التعريف التالي وهو: " أن البيئة هي مجموعة من النظم الطبيعية و الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم". وهذا التعريف كما هو واضح يشمل الموارد والمنتجات الطبيعية و الاصطناعية التي تؤمن إشباع حاجات الإنسان[13]. و قد تميز هذا المؤتمر بالإعلان العالمي للبيئة ووضع توصيات تمثل منطلقات أساسية لفهم البيئة، بحيث أصبحت هذه الأخيرة تدل على أكثر من مجرد طبيعة (ماء، هواء، تربة، معادن ومصادر للطاقة ونباتات وحيوانات....الخ)، بل هي رصيد الموارد المادية و الاجتماعية في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[14].

3)-مفهوم التربية البيئية:

ظهر وتطور مفهوم التربية البيئية منذ أن نشر عام 1968 كتاب من تأليف "راشل كارسون" بعنوان " الربيع الصامت "، وهذا الكتاب أحدث ثورة ووعيا بيئيا كبيرا ثم قامت مؤتمرات الأمم المتحدة بعد ذلك بقصد حماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة والقادمة[15]. إن المحاولات والجهود التي تبذل من أجل حماية البيئة، والمتمثلة في سن التشريعات والسياسات البيئية لتنظيم إستغلال المصادر الطبيعية

وصيانتها، وجد أنها وحدها لا تكفي أن تؤدي إلى ضمان التصرف السليم من قبل الأفراد تجاه البيئة حيث أن الأساس في ذلك هو العنصر التربوي بالدرجة الأولى، والسؤال الذي يجب أن نطرحه هنا لماذا لم تتحسن أحوال البيئة بالرغم من سن التشريعات والسياسات البيئية؟ و الإجابة تتمثل في أن الإنسان يحترم التشريعات والقوانين إذا وجدت السلطة الرقابية أما إذا لم توجد لا يهتم بذلك، أما التربية هي احترام الشيء بوازع من الضمير لذلك كان لابد من تغير النظرة من كسب حالي إلى كسب مستقبلي. إن الحل الأمثل يكمن في تكوين الإنسان وتنشئته وتوعيته وعيا تاما يصل إلى ضميره، ويتحول إلى قيم اجتماعية لديه توجه سلوكه اليومي وتعتبره جزء من هذه البيئة و مسؤولا عن عدم الإخلال بها وهذا ما يسمى بالتربية البيئية. فالتربية البيئية ليست مجرد معلومات تدرس عن مشكلات البيئة كالتلوث وتدهور الوسط الحيوي أو استنزاف الموارد ولكنها يمكن أن تتمثل في شقين، الأول: هو إيقاظ الوعي الناقد للعوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والأخلاقية الكامنة في جذور المشكلات البيئية. الثاني : هو تنمية القيم الأخلاقية التي تحسن من طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة[16].

ومن هذا المنطلق أصبحت التربية البيئية هي الوسيلة المستخدمة في إعداد الأجيال للتعامل السوي والسليم مع البيئة، فالتربية لم تعد مجرد تعليم الإنسان كيفية التعامل أو التكيف مع مجتمعه بل تعدى مفهومها إلى أن أصبحت تعنى بتكيفه مع بيئته المادية الطبيعية التي من خلالها يستطيع الحفاظ على وجوده. وهكذا برز مفهوم الوعي البيئي الذي يعنى بزيادة فهم الإنسان لمحيطه الدقيق ولعناصر البيئة المختلفة وأهمية ذلك بالنسبة لحياته[17]. وعليه فإن التربية البيئية تسعى إلى إعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم ويتمثل ذلك في تعليم الفرد كي يكون قادرا على فهم نظم البيئة الطبيعية المعقدة التي هو جزء منها و استخدامها بمسؤولية، والهدف الأساسي للتربية البيئية هو السعي إلى إعداد الفرد الإنساني للعيش الآمن في كوكب الأرض. ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين التربية والبيئة والتي أفرزت مجالا تربويا له أصوله وفلسفته وأهدافه ومحتواه ومستلزمات تعليمه وتقويمه ألا وهو "التربية البيئية"(Education Environnementale). والتربية البيئية باختصار هي تعلم كيفية إدارة وتحسين العلاقات بين الإنسان وبيئته بشمولية وتعزيز، وأيضا تعلم كيفية استخدام التقنيات الحديثة وزيادة إنتاجيتها وتجنب المخاطر البيئية، وإزالة العطب البيئي القائم واتخاذ القرارات البيئية العقلانية[18].

4)-مشكلات البيئة:

يواجه الإنسان حاليا عددا من المشكلات البيئية بعضها أزلي لا دخل للإنسان به مثل الكوارث من صنع الطبيعة كالزلازل والبراكين، وبعضها مستحدث أساسه التصرف الخاطئ للإنسان تجاه البيئة كالتلوث والإهدار، كما أن بعضها قد يكون عالميا أي ذو طبيعة عامة كتآكل الأوزون وبعضها قد يكون محليا أي ذو أثر مباشر على البيئة المحلية كالمشكلة السكانية ومشكلة الغذاء. وتعرف المشكلة البيئية بأنها

كل تغير كمي أو كيفي يلحق بأحد الموارد الطبيعية في البيئة بفعل الإنسان أو أحد العوامل الفيزيقية، فينقصه أو يغير من صفاته أو يخل من توازنه بدرجة تؤثر على الأحياء التي تعيش في هذه البيئة، وفي مقدمتها الإنسان، تأثيرا سلبيا[19]. هذا وتتعدد المشاكل التي تواجه البيئة بما يتطلب بذل الجهود والتدابير المتواصلة لحمايتها، ومن الضروري أن نتعرف على أبعاد بعض من هذه المشاكل وفقا للشكل التالي:

أولا-مشكلة التلوث: إن التلوث (Pollution) يعني ببساطة إختلال مكونات النظام البيئي ووجود مواد تفسد نظام الطبيعة وما تحتويه من كائنات حية ونباتية وغلاف جوي، بالإضافة إلى إفساد هذه المواد لكل الخواص والمكونات الطبيعية والكيميائية للأشياء بحيث يؤدي ذلك إلى الإخلال بالتوازن البيئي. ويرى كثير من علماء البيئة أن التلوث عبارة عن وجود أية مادة أو طاقة في غير مكانها وزمانها وكميتها، فالماء –برغم أنه أساس الحياة- يعتبر ملوثا إذا ما أضيف إلى تربة بكميات كثيرة تحل محل الهواء فيها، والأملاح عندما تتراكم في الأرض الزراعية تعتبر ملوثا أيضا، والنفط مكون من مكونات البيئة لكنه يصبح ملوثا عندما يتسرب إلى مياه البحر، والأصوات عندما تزداد شدتها عن حد معين تعتبر ملوثات تضايق الإنسان[20]. و يعرف التلوث البيئي كذلك بأنه عبارة عن الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها، والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة، أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية[21].

وعليه لقد سيطرت مشكلة التلوث على كل قضايا البيئة حتى غدت مشكلة البيئة الرئيسية، و إرتبط في أذهان الكثيرين أن التلوث هو المشكلة الوحيدة للبيئة وأن في التصدي لها تحل مشاكل البيئة، ذلك أن أثار هذه المشكلة ظاهرة للعيان وخطورتها محسوسة ومشاكلها ملموسة أكثر من مشكلتي البيئة المنحصرين في الانفجار السكاني و استنزاف موارد البيئة الطبيعية، ولا ننسى أن آثار هذه المشكلة قد شملت الإنسان نفسه وممتلكاته مثلما أخلت بالكثير من الأنظمة البيئية السائدة. أما بداية مشكلة التلوث فقد كانت مع مجيء عصر الصناعة، وحينما نربط بين ازدياد حجم هذه المشكلة والصناعة فذلك لأن كل مخلفات النشاطات البشرية قبل عصر الصناعة كانت مما تستطيع الدورات الطبيعية للأنظمة البيئية أن تستوعبه وتجربه في سلاسل تحولاتها، أما اليوم فلم تعد هذه الدورات الطبيعية للأنظمة البيئية بقادرة على استيعاب مخلفات المصانع والآليات والمركبات والتجارب النووية وغيرها[22].

تختلف درجات التلوث وتتباين مخاطره تبعا لحجم ونوعية الملوثات التي تطرح في البيئة فالملوثات الطبيعية أقل خطرا من الملوثات الصناعية، ويعد التلوث القاتل أخطر درجات التلوث حيث تتعدى فيه الملوثات الحد الأخطر لتصل إلى الحد القاتل أو المدمر للأحياء، وعلى الرغم من أن هذه الدرجة لم يقدر لها الانتشار بعد فإن إرهاصاتها بدأت تلوح في الأفق في بعض المناطق كبحيرة "إيرى" (Erie) في أمريكا، التي فقدت مقومات وجود الأحياء المائية بسبب ما يلقى فيها من نفايات صلبة وسائلة من المؤسسات الصناعية المنتشرة حولها، كما و إمتد التلوث القاتل

ليشمل أجزاء من البحر الأبيض المتوسط (صندوق قمامة العالم) وبحر قزوين وبعض أجزاء الخليج العربي[23].

إن المجتمع هو قطعة من الأرض يعيش عليها جماعة من الناس هذه الجماعة تتعايش على المصادر الطبيعية التي تمدها بأسباب الحياة وهي الهواء والماء ومصدر الغذاء، وهذه الأشياء لابد أن تكون نظيفة لتحفظ للفرد سلامة بدنه وعقله وتؤهله لأن يكون سليما حتى يستطيع أن ينتج ويعمر.وبهذا نستطيع أن نصل إلى مستوى راق بصحة المجتمع بالإعتماد على طبيعة التفاعلات بين المصادر الطبيعية وتصرفات أفراد هذا المجتمع وسياسته، لذا يجب أن تكون صحة الإنسان وصالحه هما محور نشاط كل الأعمال الإنسانية المتعلقة بهذا المجتمع[24].

ثانيا-مشكلة إستنزاف موارد البيئة:

لقد أسرف الإنسان في استغلال موارد البيئة أوشك الكثير منها على النضوب ولم تتمكن التكنولوجيا التي طورها الإنسان الآن من إنتاج البدائل التي توازن النقص الكبير في الموارد الطبيعية المستنزفة، إن الإسراف في استهلاك الموارد قد خلف للجنس البشري مشاكل ومتاعب صعبة تهدد البقاء، مثلا إن السبب الرئيس في النقص المتزايد للمياه لا يتعلق بشح الحياة وإنما يعود إلى سوء إستخدام الماء في بلدان كثيرة في العالم، فقد زاد الإستهلاك العالمي للمياه بنسبة 300% منذ عام 1950 إلى الآن، ويكمن الحل في معالجة نقص المياه في الحد من استهلاكها المفرط وذلك بتحسين عملية الاستعمال والحد من عدد المستعملين. وكون الغابات موارد متجددة يجتث الإنسان الكثير منها للحصول على الأخشاب والألياف والورق، وبالنسبة للأحياء الحيوانية نتيجة الصيد الجائر للطيور إختفى حوالي 40 نوعا، أما بالنسبة للتربة فالملايين من أطنان التربة تفقد سنويا نتيجة الإدارة الرديئة للأراضي، كما أن حوالي 3000 كيلومتر من الأراضي الزراعية تختفي سنويا نتيجة تشييد المباني وإنشاء الطرق في الدول النامية[25]. على أن موارد البيئة محدودة وهي تصنف في ثلاثة أنواع: أ- الموارد الدائمة (Permanent Resources): وهي مكونات المحيط الحيوي ثابتة الكمية وتشمل الهواء والماء والطاقة الشمسية. ب- الموارد المتجددة (Renewable Resources): وهي الموارد الطبيعية التي تملك خاصية التجدد ذاتيا وتشمل الكائنات الحية والتربة. ج- الموارد غير المتجددة (Irrenewable Resources): وهي الموارد الطبيعية ذات المخزون المحدود وتتضمن النفط والغاز الطبيعي والفحم والمعادن. إن هذه الموارد البيئية الثلاث هي ثروات متاحة للإنسان ينهل منها ما يمكنه من العيش بأمان وكرامة، إلا أن الارتفاع المتسارع للنمو الديموغرافي وما صاحبه من نتائج الثورة الصناعية والزراعية دفع بالإنسان إلى الإسراف في إستغلال موارد البيئة إلى حد إستنزافها[26].

5)-مؤسسات المجتمع ودورها في التربية البيئية:

إن التربية البيئية هي عملية ملازمة للفرد بحيث تستمر طوال العمر فنحن جميعا نظيف إلى ما نعلم العديد من جوانب المعرفة في مختلف الأمور على مر الأيام، وهكذا نلمس الحاجة الماسة إلى الأخذ بالتربية البيئية النظامية ﴿المدرسة، الجامعة﴾ وغير النظامية ﴿الأسرة، وسائل الإعلام﴾[27]. ومنه فليس ثمة جمهور محدد مستهدف في التربية البيئية بل على العكس فإن هذا الجمهور يشمل الأفراد كافة بغض النظر عن العمر أو الجنس أو العرق أو اللغة أو غير ذلك، إنه جمهور متنوع ومتغير على الدوام، ومن أجل ذلك كان لابد من مواجهة مشكلة اتساع الجمهور المستهدف وتنوعه ليس بشكل واحد من أشكال التعليم، ولا من خلال مؤسسة واحدة من مؤسسات المجتمع بل بشكلي التعليم الرئيسيين: التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، وعبر مؤسسات المجتمع كافة. و سنوضح فيما يلي دور أبرز هذه المؤسسات في حماية البيئة من خلال إسهامها في عملية التربية البيئية.

أ- المدرسة ودورها في التربية البيئية:

قلنا أن التربية البيئية تبدأ من البيت، وعن طريق الأسرة، ولكن ظروف الحياة قد تغيرت ومتطلباتها قد تعددت وتنوعت، وأعمال الأسرة قد تشعبت و اتسعت فأصبحت غير قادرة على القيام بدورها في تربية الطفل دون مساعدة، فأوجب ذلك وجود مؤسسة أخرى تساعدها على نقل التراث الثقافي ومساعدة الطفل على حسن التكيف مع الحياة وتعليمه العادات والتقاليد والقيم والنظم والسلوك الذي يرضى عنه المجتمع، ومن هنا جاءت المدرسة كمؤسسة اجتماعية تربوية تقوم بمهمة التربية إلى جانب الأسرة. ومنه فإن تحقيق أهداف التعليم البيئي النظامي، على وجه الخصوص المدرسي، يتم من خلال استخدام مجموعة من الإستراتيجيات التعليمية والتي من أهمها: أولا-إستراتيجية الخبرة المباشرة: والتي تمثل إحدى أهم إستراتيجيات تعليم التربية البيئية، ذلك أن تفاعل الطلاب المباشر مع البيئة يوفر الأساس المادي المحسوس لتعلم المفاهيم البيئية وزيادة فهم هؤلاء الطلبة لبيئتهم وتقديرهم لها، ويمكن أن تشمل الخبرة المباشرة مواقع في البيئة الطبيعية كشاطئ البحر أو منطقة جبلية أو صحراوية أو محمية طبيعية، أو مصنع تعليب مواد غذائية أو محطة تنقية المياه. ثانيا-إستراتيجية حل المشكلات: يعتبر إكساب الطلاب القدرة على إتخاذ القرارات الواعية و المسؤولة حيال القضايا البيئية أحد أهداف التربية البيئية، الذي يتطلب تحقيقه مشاركة هؤلاء الطلاب في مناقشة مشكلات البيئة و إقتراح بدائل وحلول لها، وهذه المشكلات البيئية المطروحة للمناقشة يجب أن تكون واقعية ومناسبة لقدرات الطلبة و اهتماماتهم، ومن الأساليب التي يمكن استخدامها في مجال حل المشكلات المناقشات الجماعية المفتوحة والقيام بمشروعات واقعية ﴿ زراعة محمية، التغلب على انجراف التربة، خفض استهلاك الطاقة وغيره﴾. ثالثا-إستراتيجية المشاركة بالأنشطة البيئية: تعتبر مشاركة الطلاب بالنشاطات البيئية من أفضل الوسائل لتحقيق أهداف التربية البيئية، فالمشاركة تساعدهم على إكتساب

عادات وقيم مرغوب بها، وتقدير الجهود التي تبذلها المؤسسات الرسمية والأهلية في خدمة البيئة[28].

ب- الجامعة ودورها في التربية البيئية:

تلعب الجامعات دورا هاما وأساسيا في تنمية المجتمعات البشرية وتطويرها فهي التي تصنع حاضرها وتخطط معالم مستقبلها باعتبارها تشكل القاعدة الفكرية والفنية للمجتمعات البشرية، أما دور الجامعة في التنمية فيتم من خلال القيام بأدوار متعددة ومتشعبة والقيام بوظائف رئيسية ثلاث إتفق خبراء التعليم العالي على إسنادها للجامعات الحديثة وهي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع ﴿الخدمة العامة﴾، وهذه الوظائف الثلاث مترابطة ومتشابكة بحيث يصعب فصل أحدها عن الآخر، ويمكن للجامعة أن تسهم في حماية البيئة والتصدي للأخطار التي تتهددها ﴿كجانب وقائي﴾ ومعالجة ما إعتراها من أذى ﴿كجانب علاجي﴾ عبر وظائفها الرئيسية الثلاث. ويتجلى دور الجامعة في حماية البيئة من خلال هذه الوظيفة، التعليم، في تركيزها على التربية البيئية أو ما يعرف بالمنحى البيئي للتعليم الجامعي، وحينما نتحدث عن العلم فإننا بذلك نتحدث بشكل رئيسي عن الجامعات، فالجامعة من خلال كلياتها ومراكزها البحثية المختلفة تقوم بالبحث العلمي بواسطة أساتذتها الذين يشكل البحث العلمي لهم جانبا أساسيا من جوانب مسؤولياتهم الوظيفية، ومن الأمثلة التي توضح وظيفة الجامعة البحثية في مجال حماية البيئة والتصدي لما يعتريها من مشكلات نذكر مجال مواجهة مشكلة التلوث من خلال البحوث العلمية العديدة التي استهدفت حماية الهواء والماء والتربة والغذاء ومكافحة التلوث الذي لحق بها، وتطوير وسائل النقل والطاقة البديلة وما إلى ذلك، ومجال مواجهة مشكلة استنزاف موارد البيئة من خلال البحوث التي استهدفت حماية موارد البيئة.

ونورد بعضا من الأمثلة التي يمكن أن تقوم بها الجامعة في مجال الخدمة العامة والتي تنعكس إيجابا على البيئة، نذكر منها مجال القيادة الفكرية للمجتمع إذ أن على الجامعة أن تسهم في بناء الحس الوطني والقومي عند المواطن وترسخ قيم النظافة، والمحافظة على مكنوزات المجتمع وثرواته والتصدي لكل محاولات العبث والتدمير والإيذاء الذي قد تتعرض له بعض موارد البيئة بطريقة عمدية أو تلقائية. وهناك مجال المحاضرات والمؤتمرات إذ يمكن للجامعة أن تنظم المحاضرات ﴿العامة والخاصة﴾ واللقاءات العلمية التي تستهدف نشر المعرفة وتبادل الرأي والخبرة لحماية البيئة. وفي مجال الإحتفال بالمناسبات العامة منها المناسبات البيئية إذ أنه على الجامعة أن لا تدع أي مناسبة ذات طابع بيئي أن تمر دون الإحتفال بها من خلال المحاضرات والندوات وتوزيع النشرات وعرض الملصقات والأفلام وغير ذلك[29].

ج- الأسرة ودورها في التربية البيئية:

تمثل الأسرة الجماعة الإنسانية الأولى التي يتعامل معها الطفل والتي يعيش معها كما أنها هي البيئة الإجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل بتكوين ذاته،

والتعرف على نفسه عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي المتمثلة في الأخذ والعطاء والتعامل بينه وبين أعضاء الأسرة الآخرين، وفي هذه البيئة الاجتماعية يتلقى الطفل أول إحساس بما يجب وما لا يجب القيام به. ومن هنا تتضح لنا خطورة الدور الذي تؤديه الأسرة تجاه الأبناء والمنبثق أصلا من كونها البيئة الاجتماعية الأولى التي يتعامل معها الطفل، وتمثل له مصدر الأمن والطمأنينة والاستقرار وإشباع معظم الحاجات، وتصبح بذلك الأسرة من أهم مؤسسات المجتمع في تهيئة الأفراد للحفاظ على البيئة وحمايتها من كل مكروه وبناء الإستعداد لديهم للنهوض بها ودرء المخاطر عنها، و استيعاب وتمثل قيم النظافة وترشيد الإستهلاك والتعاون وغيرها مما ينعكس إيجابا على البيئة. ومن هذا المنظور يكتسب الأبناء كثيرا من سلوكياتهم من خلال تعايشهم اليومي مع أسرهم ويشكلون كثيرا من إتجاهاتهم من خلال مشاهداتهم اليومية لممارسات الوالدين وغيرهم من أفراد الأسرة الذين يقطنون معهم، وتكاد تكون التربية بالتقليد من أهم وسائل التربية التي يمكن أن تلجأ إليها الأسر لبناء إتجاهات إيجابية عند الأبناء نحو البيئة وتعزيز قيم المحافظة عليها. وإذا كان دور الأسرة في وقاية البيئة من الأخطار التي تتهددها أساسيا فإن دورها في معالجة ما اعترى البيئة من مشكلات لا يقل أهمية عن دورها الوقائي، وفي مجال التصدي لمشكلة التلوث فإن للأسرة دورا هاما في بث الوعي البيئي لدى الأطفال حيال ذلك. وليس من شك أن للأسرة دورا كبيرا في التصدي لمشكلة استنزاف موارد البيئة بكافة أشكالها، فهي في ذلك تعتبر مفتاح عملية التعلم لدى الأطفال والمنزل يعتبر من الأماكن المثالية للتطبيق العملي للمفاهيم البيئية[30].

6)-التربية البيئية في الجزائر:

في الحقيقة إن مفهوم حماية البيئة يظل نسبيا في أمثلته وموضوعاته ومختلفا باختلاف البيئات والمجتمعات، فهو إذا كان في بيئات معينة يتعلق بحماية الأجواء من الإشعاعات والغازات فإنه في بيئات أخرى يعني المحافظة على نظافة الشارع والمدرسة والمؤسسات الحكومية، وعدم قطع الأشجار والأزهار والتخلص السليم من الفضلات والتقيد بأنظمة المرور....وغيرها من أمور قد تبدو لأول وهلة سهلة التطبيق، إلا أن الواقع العلمي يثبت أنها صعبة وتحقيقها يحتاج إلى تربية بيئية سليمة تبدأ من المدرسة التي تأخذ على عاتقها مسؤولية إعداد النشء، وتزويده بالمعارف والمفاهيم السليمة حول بيئته وحثه على إتباع سلوك بيئي سليم[31]. وعليه تعد حماية البيئة والحفاظ عليها من الانشغالات الكبرى للعديد من دول العالم، نظرا للمخاطر التي تهدد أجيال المستقبل في ظل استمرار التدهور الإيكولوجي، ووعيا منها بهذه الخطورة بادرت الجزائر في السنوات الماضية بتسطير إستراتيجية وطنية تقوم على تفعيل التربية البيئية وتعميمها على المستوى الوطني، وتجسد ذلك في قيام وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة بعدة حملات تحسيسية لتوعية المسؤولين المحليين وأرباب العمل وكافة المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئة ووقايتها من مخاطر التلوث، ومواصلة لمشوار التحسيس تم إيلاء أهمية خاصة للتربية البيئية

منذ سنة 2005 من خلال إعداد أدوات بيداغوجية تمثلت في: دليل المربي، كراس التلميذ، حقيبة النادي الأخضر، الميثاق البيئي المدرسي ودفتر المنخرط في النادي الأخضر، كخطوة أساسية نحو تكريس السلوك البيئي الحضاري على مستوى المجتمع.

وبالموازاة مع مجهودات الوزارة تنشط عدة مؤسسات، تعمل تحت وصاية هذه الأخيرة، وفق برامج مسطرة تتوافق ومسعى تكوين جيل ذي حس بيئي منها "المعهد الوطني للتكوينات البيئية" الذي أنشئ سنة 2002، حيث يقوم بدور أساسي في مجال التكوين وإدماج التربية البيئية في المنظومة التربوية. ووعيا منه بالتحديات التي يجب رفعها للوصول إلى الغاية المنشودة في التنمية المستدامة خاض المعهد تجربة تنظيم دورات تكوينية على المستوى الوطني منذ نوفمبر 2008، وتأتي فكرة تعميم الدورات التكوينية من منطلق أن التربية البيئية ينبغي أن تكون مشروعا مستداما لضمان التنمية المستدامة، وهو المشروع الذي خصصت له ميزانية مفتوحة ينتظر أن يتدعم بدور "دنيا" التي توجد في طور الإنجاز باستثناء 10 دور جاهزة. وعن نسبة نجاح التكوين البيئي المتوقعة في القضاء على المظاهر والسلوكيات الناجمة عن غياب الحس البيئي قال المدير العام للمعهد: "أن إستحداث ثقافة بيئية في المجتمع الجزائري أمر يحتاج إلى وقت طويل، فالمواطنون عامة ليست لديهم نظرة شاملة عن البيئة والمشاكل التي يمكن أن تتعرض لها، نظرا لكون مشاكل البيئة وخصائصها وكذا المخاطر المحدقة بها من المواضيع الجديدة في العالم ككل....مع مراعاة أن ترسيخ ثقافة الحفاظ على البيئة هي مهمة كافة القطاعات الفاعلة، وتتوقف على إعتناق حقيقة أن التربية البيئية ضمان للتنمية المستدامة، حيث أن كل السلوكيات السلبية المضرة بالبيئة، كتبذير الماء وإقتلاع الأشجار، ترجع بالتنمية المستدامة إلى الوراء وتؤثر على صحة الأفراد". ومن منطلق أن الطفل أحسن إستثمار لحماية البيئة يركز المعهد في مهامه على إدماج التربية البيئية في الوسط المدرسي، كأداة بيداغوجية للشروع في غرس ثقافة الحفاظ على البيئة، حيث تقوم النشاطات المسطرة في هذا الجانب على تأسيس نواد خضراء في المؤسسات التربوية، بأطوارها الثلاثة، بما فيها التعليم المهني ودور الشباب. وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات إلى وجود 916 ناد أخضر على مستوى 24 ولاية، علما أن 766 منها توجد على مستوى المؤسسات التربوية و44 على مستوى مراكز التكوين، مقابل 106 على مستوى دور الشباب، وتركز الورشات القائمة على مستوى المؤسسات التربوية على موضوعين أساسيين هما: "التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة" و"التربية البيئية عن طريق التعابير المسرحية" تحت إشراف أساتذة جامعيين[32]. وعلى هذا الأساس فإن مشروع تعميم التربية البيئية في الوسط المدرسي يمثل طريقة منهجية في عملية التوعية و التحسيس، تبعا لإعتمادها على إشراك الأطفال في إكتشاف المشاكل البيئية والتعرف على أسبابها والعمل على معالجتها بأنفسهم لتنمية ميولاتهم تجاه محيطهم البيئي، والعناية به في مشهد راهن

يتسم بتداخل حاصل بين المشاكل البيئية كالإحتباس الحراري والتغيرات المناخية والتلوث بمختلف أنواعه، وهي محاذير لا يمكن فصلها عن بعضها أو مواجهتها منفصلة[33].

7)-إشكالية العلاقة بين البيئة والتنمية:

أدى الاهتمام المتزايد بإشكالية العلاقة بين البيئة والتنمية خلال العقود الثلاثة المنصرمة إلى ظهور مفاهيم جديدة للتنمية، وإلى إستجلاء طبيعة الوشائج التي تربط بين صفات وخصائص المنظومة الاقتصادية السياسية الاجتماعية لنظام ما وبين المشاكل البيئية، فالبيئة في حقيقتها هي المرآة العاكسة للسمات الأساسية للنظم السياسية و الاقتصادية والإجتماعية. تكاد تلتقي غالبية التعريفات في العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية عند نقطة أساسية وهي التسليم بحقيقة مؤداها أن التنمية تتكون من عنصرين رئيسيين يتفاعلان معا هما: عنصر طبيعي أو أصيل من ناحية، وعنصر صناعي أو مستحدث من ناحية أخرى[34].

لقد سلم مؤتمر ستوكهولم للبيئة عام 1972 بالعلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والبيئة، حيث أعاد هذا المؤتمر تعريف أهداف التنمية على أنها: "محاولة إيجاد نوعية أفضل من الحياة عوضا عن الإستحواذ اللانهائي على الممتلكات المادية كعامل أساسي للنجاح في التنمية". وأعاد كذلك تعريف البيئة على أنها: "المخزون الديناميكي للمصادر الطبيعية والإجتماعية المتوفرة في أي وقت من أجل تلبية إحتياجات الإنسان". وبذلك أصبح واضحا أن الأهداف البيئية والتنموية مكملة بعضها البعض[35]، ومن هذا المنظور فإنه من الصعوبة بمكان الفصل بين مفهومي التنمية والبيئة فالبيئة هي مورد للتنمية وحالتها مقياس هام وحفظها شغل شاغل للتنمية، وقد أقرت هذه العلاقة في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي عقد عام 1992، وأدرك وفقا لذلك العالم خطورة المشكلات البيئية على كافة مظاهر الحياة على الأرض وبدأ في تبني مفهوم التنمية المستدامة. فالتنمية الشاملة بمفهومها الشامل تعني تفاعل البشر مع البيئة الطبيعية وتأثيرهم فيها مع الأخذ في الإعتبار عدم خرق القوانين الإيكولوجية التي تنظم بنيان البيئة وتحكم توازنها الطبيعي، ولذا فإن التنمية ليست أحادية البعد أو تسير في إتجاه واحد بل هي ثنائية البعد وذات إتجاهين، أي أن حالة البيئة تحدد مسار التنمية بشكل متكامل مع النشاطات البشرية للوصول إلى نوعية حياة كريمة للناس دون التضحية بالبيئة الطبيعية[36]. وتعرف التنمية المستدامة على أنها "تأمين وتلبية إحتياجات الحاضر دون الإخلال أو الإنتقاص من قدرات الأجيال المقبلة أو القادمة على تلبية إحتياجاتها". والسبيل إلى ذلك ليس فقط من خلال الإستخدام الرشيد للموارد الحالية والحفاظ عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب، ولكن من خلال الأخذ في الإعتبار حق الأجيال المقبلة في التنمية وذلك بالعمل على تنمية الموارد الحالية، كما أن أي خطط لتحسين البيئة يجب أن تتضمن برامج للحد من الفقر في البلدان النامية باعتباره سببا من أسباب تخريب البيئة[37]. على أن التنمية المستدامة تعني أن يكون

لدينا إلتزام أخلاقي بأن نفعل تجاه الأجيال التي ستخلفنا ما نفعله لأنفسنا، وهذا معناه أنه يجب إستخدام الموارد على نحو لا يتسبب في ديون إيكولوجية عن طريق إستغلال ما يوجد في الأرض بإفراط، فكل الديون المؤجلة ترهن الإستدامة سواء أكانت ديونا اقتصادية أم إجتماعية أم إيكولوجية لأن هذه الديون هي إقتراض من المستقبل تسرق من الأجيال المقبلة خياراتها المشروعة[38].

وتتمثل الأهداف العامة للتنمية المستدامة بيئيا في الآتي: أ- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة رشيدة، ب- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كل مراحل التخطيط الإنمائي، ج- إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات، د- جمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي والسماح لإجراء تخطيط إنمائي سليم[39]. بيد أنه لن يكون بمقدورنا تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة دون تحقيق الاستدامة التي تعتمد بدورها على فكرة الاقتصاد الأخضر، على أن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا من خلال الترويج لفكرة الاقتصاد الأخضر وذلك بعد عقود من تدمير البيئة عن طريق الاقتصاد المبني على التنمية الملوثة للبيئة[40].

هذا ولقد تم إبتكار مصطلح الاقتصاد الأخضر (Economie verte) من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) عام 2008، بهدف خلق اقتصاد قادر على تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الإجتماعية مع التقليص، بشكل محسوس، من المخاطر البيئية واستنزاف الموارد الطبيعية[41]. إن الإستثمار في الاقتصاد الأخضر يوصف في العديد من تلك التقارير، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كوسيلة لخلق ملايين من مناصب الشغل الجديدة التي تعد كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية، والتي تمد المستهلكين بالقدرة الشرائية مما يسمح لهم بالعيش ودعم الاقتصاد. وعليه فإن الاقتصاد الأخضر هو ليس بمثابة موضة عابرة وإنما هو أحد أحسن الحلول المتوفرة للوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة، مع الأخذ في الإعتبار المشاكل الإجتماعية[42].

وعلى هذا الأساس فإن الاقتصاد الأخضر هو نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو والذي أساسه يقوم على المعرفة للاقتصاديات البيئية، والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي والإحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف بالاقتصاد الأسود والذي أساسه يقوم على الوقود الحجري مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي. إذن فالاقتصاد الأخضر يحتوي على الطاقة الخضراء والتي توليدها يقوم على أساس الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الحجري والمحافظة على مصادر الطاقة وإستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، هذا عدا عن أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام و الحقيقي ومحاربة الفقر على نطاق واسع ومنع التلوث و إستنزاف الموارد والتراجع البيئي[43].

والجدير بالإشارة ضمن هذا الإطار هو أن معظم الدول العربية قد اعتمدت سياسة التنمية السريعة والتي تعتمد على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية باستخدام تقنيات الإنتاج التي لا تلاءم في كثير من الأحيان الظروف البيئية، بالإضافة إلى ذلك تشترك معظم الدول العربية في سياسة دعم الخدمات بصورة غير متكافئة للمجتمعات الحضرية والريفية، وقد أدى كل ذلك إلى تسارع معدل التدهور البيئي و إستنزاف الموارد الطبيعية وزيادة التأثيرات السلبية على صحة ورفاهية الإنسان(44). ومن ثم قد يبدو غريبا للوهلة الأولى الحديث عن الاقتصاد الأخضر في الأوضاع غير المستقرة التي تمر بها المنطقة العربية، سياسيا و إجتماعيا و اقتصاديا، لكن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد في نقل العالم العربي إلى إتجاه جديد في التنمية يؤمن الإستدامة و الإستقرار في البيئة كما في الاقتصاد، حيث تتمحور المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الإجتماعية و الإستدامة البيئية، وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفر أساسا سليما لمعالجة نقاط الضعف في الاقتصادات العربية، من تخفيف الفقر والبطالة إلى تحقيق أمن غذائي وتوزيع أكثر عدالة للدخل، كما أن الإستخدام الكفء للأصول الطبيعية من أجل تنويع الاقتصاد الذي يمثل آلية وركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر يوفر مناعة في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي، وهو ما يحقق الإستقرار الاقتصادي الغائب عن كثير من مجتمعاتنا العربية مع إرتفاع معدلات التلوث البيئي التي باتت تهدد صحة الإنسان بصورة عامة، وفي المنطقة العربية بصفة أساسية لإنتشار الصناعات الكثيفة الإعتماد على الطاقة بجانب الصناعات الرديئة، وعدم مراعاة قواعد السلامة البيئية علاوة على غياب الثقافة البيئية، ما يتسبب في تآكل نحو 5% من الناتج القومي العربي، إزاء تلك الحالة يقف صناع القرار ومحددو الإستراتيجيات الصناعية في مأزق كبير أمام ضرورات التطور والتنمية الصناعية والتجارية، وأمام الحفاظ على السلامة البيئية التي تشير المؤشرات العالمية إلى خطورتها في معظم الدول العربية(45).

8)-واقع البيئة في المجتمع الجزائري المعاصر:

ما تزال البلدان العربية تتخبط في مشاكلها البيئية لأنها لا تمتلك الحد الأدنى من السياسات والبرامج والإمكانيات للحد من هذه المشاكل بكل أبعادها، فبشكل أساسي تعاني هذه البلدان من مشكلة التلوث التي تتفاقم يوما بعد يوم، حيث تأخذ هذه المشكلة أشكالا متعددة أولها تلوث الهواء فالراصد لتلوث الهواء المحيط بنا يكتشف أن العديد من الملوثات الناشئة عن إستخدام الطاقة وإستهلاك عوادم السيارات أصبحت تتجاوز كثيرا المستويات التي لا يمكن للإنسان تحملها والتي تعتبر خطيرة بالنسبة لصحته(46). وبالمثل تواجه البيئة في المجتمع الجزائري، كبقية بيئات العالم العربي، أخطار عدة تهدد عناصرها، هذه الأخطار والمشاكل تبدو معقدة نظرا لتنوع وخصوصية كل ناحية من نواحي الوطن الشاسعة، حيث تمس المشاكل البيئية المناطق الحضرية والأنظمة الإيكولوجية السهبية والصحراوية وكذا الثروة

الحيوانية والنباتية، هذه المشاكل هي ناتجة عن الإستغلال المفرط للثروات الطبيعية وتزايد عدد السكان في المناطق الساحلية و إتساع مساحة البلاد الإجمالية. وبناء عليه فقد أصبحت مشكلة التلوث البيئي تتصدر أولويات هموم الإنسان المعاصر في المجتمع الجزائري، وهذا على أساس أن التلوث يعد أخطر المشكلات البيئية التي تزايد تفاقمها خلال السنوات الأخيرة إذ عرفت الجزائر تلوث الطبقة الهوائية، بشكل محسوس، ناتج عن تطور هام على الصعيد الحضري والصناعي و إزدياد حركة المرور، وتدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية أو صادرة عن إحتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق، حيث تطرح الوحدات الصناعية الكثير من الملوثات كالغازات السامة، الغبار، الدخان....الخ، والتي تفرض تكاليف جد خطيرة على الصحة والإنتاجية، ولعل أكثر الوحدات الصناعية تلويثا للهواء هي مصانع الإسمنت خاصة وأن الجزائر تمتلك حوالي 12 مصنعا للإسمنت موزعة على مجموع التراب الوطني.

أما الأمر الآخر من مشاكل التلوث هو تلوث البيئة المائية التي تعتبر من أخطر المشاكل على حياة القسم الأكبر من أفراد المجتمع الجزائري بسبب ما تسببه من أمراض مرتبطة بالماء والتلوث. لقد ظهرت مشكلة تلوث المياه في الجزائر نتيجة التنمية الصناعية حيث تتسبب الوحدات الصناعية في تلويث المياه بما تطرحه من مواد سامة وملوثة ومواد كيميائية صلبة أو سائلة، هذا زيادة على إستعمالها المفرط للثروة المائية رغم ندرتها والصرف الصحي في المناطق الحضرية، وصب المياه القدرة مباشرة في الحوض المائي مما يشكل عاملا خطيرا من عوامل التلوث الكيميائي والجرثومي. وتجب الإشارة إلى أن تلوث المياه في الجزائر لا يشمل مستوى الأحواض فحسب بل أن خطره يشمل أيضا مياه الأنهار والوديان وحتى البحر. فبالنسبة للأنهار نجد أنها لم تسلم من خطر التلوث نتيجة مخلفات المدن من القمامة التي يتم حرقها فتؤدي إلى تلوث الهواء بالدخان والغازات، فإذا ما نزلت الأمطار حملت معها هذه الملوثات إلى المياه النهرية، أو بإلقائها في الأماكن المنخفضة فتصبح محاضن للذباب والحشرات. ومن أخطر أنواع التلوث البيئي الذي تعرفه الجزائر تلوث الشواطئ بسبب تدفق النفايات الصناعية ومياه المجاري فيها، بحيث تسبب هذا التلوث في إصابة المئات من الأشخاص بأمراض عدة مما دفع السلطات إلى إغلاق العديد من الشواطئ[47].

كما يعد التلوث النفطي من أكبر أنواع التلوث خطورة على الأحياء البحرية والثروات والموارد الطبيعية للبحار، وكذلك على المصالح الاقتصادية الأخرى كإضراره بالشواطئ والمنشآت الترفيهية ومحطات تحلية المياه وتوليد الطاقة، إذ يعد التلوث النفطي بزيت البترول من أخطر مصادر تلوث البيئة البحرية فإختلاط البترول بالمياه البحرية يخل بالتوازن البيئي وبالوسط الطبيعي والنظم البيئية البحرية[48]. وتعتبر مدينة سكيكدة الواقعة شرق البلاد من أكثر المدن الجزائرية تلوثا إذ عرفت العديد من الكوارث البيئية والتي كشفت حجم التخلف الذي تعرفه

الجزائر في ميدان الوقاية البيئية، ونذكر من أهم هذه الحوادث حادثة إنفجار الباخرة البترولية (Southern Cross) عام 1986، وحادثة غرق السفينة البترولية (Maalouis) عام 1989، وحادثة نشوب الحريق بوحدة تمييع الغاز الذي أدى إلى إنفجار هائل في عام 2004 والذي خلق تلوثا جويا هائلا، إضافة إلى حادثة نشوب حريق في محطة تبريد المياه بمركب تكرير البترول عام 2005، وما خلفه من تسرب كمية كبيرة من البترول إلى مياه البحر مسببا تلوثا خطيرا بأرضية الميناء والمياه السطحية. ومن المشاكل البيئية المطروحة أيضا مشكلة التصحر حيث تتعرض أراضي الجزائر إلى مشكلة تحول الأراضي المنتجة إلى أراضي قاحلة وتهديد المجال السهبي الواسع وهو المنطقة الرعوية عالية الجودة في البلاد، ومن أسباب التصحر الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية وإجتثاث الغابات وسوء إستخدام أساليب الري، والنتيجة هي تراجع مستمر في خصوبة الأراضي ومزيدا من الفقر والهجرة. علاوة على ذلك تعاني البيئة في الجزائر من مشاكل وتهديدات أخرى منها تدهور الثروة الحيوانية، إذ أضحت الحيوانات الجزائرية غير الأهلية مهددة بالإنقراض ويعود ذلك إلى عمليات التدهور التي لحقت بالأعشاب والنباتات الأولية التي هي دعامتها الأساسية[49]. كما يتعرض الساحل الجزائري إلى عمليات نهب منظمة وواسعة للرمال وبالأطنان، حيث أصبحت هذه الظاهرة تهدد الأراضي الفلاحية والمناطق السكانية المحاذية للساحل جراء إنخفاض مستوى الرمال، الأمر الذي أدى إلى سقوط الحواجز الرملية بين البحر والبر وهو ما كان له أثر سلبي على البيئة والتنمية وإستقرار الإنسان.

ومنه فرغم الإهتمام الذي توليه السلطات العمومية لقضية البيئة لما لها من أثر مباشر على التنمية وبالنظر للوضع البيئي المتدهور، فقد كشفت دراسة أجراها البنك العالمي أن الجزائر تخسر سنويا 870 مليون دولار بسبب الإهمال البيئي، فيما كشفت الجمعية الوطنية لحماية البيئة في 23 نوفمبر 2007 أن الجزائر تنتج سنويا 1,14 مليون طن من النفايات لم تحقق مشاريع معالجتها أية نتائج إيجابية، وجاء في التقرير الاقتصادي لسفارة فرنسا بالجزائر الخاص بسنة 2005، والموسوم "سوق البيئة في الجزائر"، أن قطاع البيئة يوصف بالقطاع العذري القابل لكل أنواع الإستثمارات[50]. وأمام التدهور البيئي وعدم القدرة على التنسيق بين الهيئات والجمعيات حول صيغة موحدة لحماية البيئة باتت الجزائر تحتل المرتبة الرابعة من حيث التلوث البيئي من بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ أعابت المنظمات الدولية غير الحكومية، منها منظمة السلام الأخضر (Greenpeace) فرع الشرق الأوسط، على الجزائر عدم الإهتمام الفعلي والميداني بالبيئة مكتفية بسن القوانين التي لا يتم تنفيذها على أرض الواقع، حيث لا تزال تنعدم في الجزائر أدنى الشروط للحفاظ على محيط بيئي سليم[51].

على هذا النحو نكون قد تطرقنا لعينة فقط من تلك المشكلات والمخاطر التي تواجه بيئتنا اليوم، والتي إرتأينا إلى الوقوف عند بعضها لأن المجال لا يتسع ضمن

هذا المقام للتفصيل فيها جميعها نظرا لغزارة المادة العلمية والمعلومات المرتبطة بهذا الموضوع. وعليه نرى أنه من الأهمية بمكان الإشارة قبل أن نختم هذا العنصر إلى أنه مهما تعددت الأسباب المتحكمة بشكل أو بآخر في الإخلال بالنظم البيئية وتخريبها وتدميرها إلا أن العامل البشري يبقى العامل الرئيس المتسبب في ذلك، والمتمثل في الإنسان ذلك البطل الذي يتفنن يوميا في تخريبه – بغض النظر عن مستواه التعليمي والثقافي- والإساءة للبيئة بأساليبه الخاصة المتنوعة، سواء بقصد أو بغير قصد، بوعي أو بغير وعي، بعلم أو بجهالة، وذلك سعيا منه إلى الترفه الزائد أو لإشباع حاجته في السكن أو الرفاهية والتسلية ليس إلا، وما إلى ذلك. يحضرنا هنا بعض من تلك الشواهد الحية للممارسات السلوكية اللاحضارية والتعامل اللاعقلاني الصادر أساسا عن الإنسان المعاصر تجاه بيئته على مستوى مجتمعنا الجزائري، والتي لطالما شدت إنتباهنا وأثارت تساؤلنا حول الأسباب التي تتحكم في مثل تلك الممارسات غير الحسنة المسيئة لبيئتنا، ونذكر من أبرزها رمي أو إهمال النفايات المنزلية وما شابهها في المحيط البيئي دونا عن إلقائها في الحاويات والقمامات المخصصة لذلك، يحدث هذا بشكل آلي وتلقائي وبصورة عادية لا حرج ولا خوف فيها من القوانين البيئية التي سنت لحمايتها، ودون الوعي بما يمكن أن تؤول إليه الأمور بالضرر والسوء على صحة الإنسان وأمنه جراء الأمراض النابعة من إنعدام النظافة وتلوث المحيط البيئي الذي نحيا فيه. هو المشهد نفسه الذي يتكرر يوميا على مستوى الواقع الملموس لمجتمعنا بحيث أصبح لهذه العادة غير الطيبة والصالحة – الرمي بالنفايات من مخلفات المواد الواسعة الإستهلاك- سلطان كبير على الأفراد، والتي بات من الصعب عليهم العدول عنها لكونها قد ترسخت في نفوسهم وسيطرت على أفعالهم إلى أن أضحت بمثابة ممارسات سلوكية إعتيادية وشائعة تميز عامة أفراد المجتمع، سواء أطفالا كانوا أو شبابا، رجالا أو نساء، على أن الكل يستهلك بشكل مفرط ما يطيب له من المأكولات والطيبات وبمجرد أن يشبع لذته تلك يلقي بالبقايا من النفايات هنا وهناك وحيثما وجد في ذلك المحيط البيئي وفي أي وقت كان.

وهو ما يترجم في جوهره تلك الروح الأنانية التي يتحلى بها هؤلاء الأفراد في سعيهم إلى التخلص - بصفة عشوائية- من تلك النفايات المنزلية عن طريق رميها أو بالأحرى القذف بها بعيدا عن المسكن العائلي، وذلك تفاديا منهم عدم تلويث المحيط الداخلي للبيت والمحافظة على نظافته وصحته دونما الإكتراث بذلك بسلامة وأمن المجتمع الواسع ككل الذي هم جزء منه، مع عدم إدراكهم في كل ذلك أن هذا الأخير هو بمثابة الجسم العضوي الذي يشترك أفراده في المنافع والأضرار التي تصيبه، بحيث أن الضرر الذي يصيب عضوا يتأثر به لا محالة سائر الأعضاء. ومما يستوجب الأسف في هذا المضمار هو عدم السهر على صيانة المساحات الخضراء في الوسط الحضري، مما أدى إلى فقدانها لخصوصياتها الأساسية في كونها فضاء طبيعي مخصص للمتعة والتنفيس والترويح عن النفس من خلال تمتع

البصر بتأمل حسن وجمال تلك اللوحة الطبيعية الخلابة المكسوة بالبساط الأخضر، و إستنشاق الهواء النقي والروائح العطرة والزكية المنبعثة من الورود بألوانها الزاهية، و الإستماع لتلك الألحان العذبة والشجية الصادرة عن العصافير التي تطرب السمع وتشرح النفس لقراءة كتاب أو تصفح الجرائد وسط هذه الطبيعة، خارج أوقات العمل، هروبا إليها من ضغوطات الحياة الإجتماعية والمهنية. على أن بعض من تلك المساحات الخضراء تشهد حالة من التردي ذلك أنها قد باتت مكسوة بأكوام من الأوساخ المتراكمة في كل أنحاء، إذ أخذت الأكياس البلاستيكية السوداء –والسامة- محل الورود وهذا بفعل عملية رمي المواطنين العشوائي لمخلفاتهم اليومية وعدم إنتظامهم في ذلك، هذا فضلا عن بروز المشكل الحساس المنحصر في القضاء على عدد من هذه المساحات الخضراء، رغم قلتها إن وجدت، عبر زحف الإسمنت أو ما يسمى بـ "الباطون" (Béton) وإتساع حركة التعمير والبناء، ناهيك عن المساس بالمناطق الزراعية وذلك جراء البناء الفوضوي الذي إنتشر كالفطريات على مستوى ضواحي العاصمة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يتنافى قطعا مع أهداف مخططات التهيئة العمرانية التي من بين أولوياتها العمل على حماية البيئة ومنحها مكانة واسعة ومحورية.

غني عن البيان، في هذا السياق، أن ديننا الإسلامي الحنيف قد إهتم بشكل كبير بالبيئة وحثنا على ضرورة المحافظة عليها بكافة مواردها ومكوناتها، موضحا في ذلك بأنها بمثابة نعمة مسخرة لخدمة الإنسان لينهل من خيراتها التي لا تحصى، مبينا في الوقت ذاته بأن هذه الأخيرة –البيئة- هي بمثابة أمانة بين يديه هو وصي على صيانتها وحفظها، ومحددا لمبادئ وقواعد كيفية التعامل معها وحسن إستخدامها ضمن نطاق محدد لا يضر ويسيء بعناصرها. وفيما يتعلق بمشكلة التلوث فإن الإسلام يحرص ويحث الإنسان المؤمن على ضرورة النظافة والوقاية من الأمراض، ويشدد على المحافظة على نظافة المحيط البيئي بمكوناته ﴿الهواء، الماء، التربة، الغذاء، النبات، الحيوان....الخ﴾ والتصدي لمشكلة التلوث، بحيث يقول الرسول ﴿عليه الصلاة والسلام﴾ في هذا الأمر "النظافة شطر الإيمان"[52]، وحثنا كذلك على ضرورة المحافظة على النباتات و الإهتمام بغرس الأشجار وزراعتها لما يعود عليها من منافع على الإنسان والأمة. إلا أنه برجوعنا إلى تلك الشواهد الحية المستقاة من عمق واقعنا البيئي لمجتمعنا الجزائري ننتهي إلى حقيقة مؤداها عدم إلتزام الإنسان المعاصر بتجسيد تعاليم الدين الإسلامي تلك تجاه البيئة التي يعيش فيها، ومنها بوجه خاص ما تعلق بالنظافة التي غابت في معظم أحيائنا وشوارعنا والأماكن العامة بمجتمعنا، بالنظر إلى تلك الأكوام المتراكمة من الأوساخ التي نتعايش معها، بكل ما تفرزه من مواد ملوثة، إلى أن غدت جزءا من حياتنا اليومية. هذا لنبين في كل ذلك أن مسألة التربية البيئية قد أضحت مسألة ملحة لابد من توفرها لنشر الوعي البيئي والإلمام بالثقافة البيئية، إذ لا يقتصر الأمر على الأطفال فقط بل يشمل جميع أفراد المجتمع من مختلف الأعمار، كون أن نظافة

المحيط البيئي هي قضية عامة ترتبط بصحة وأمن المجتمع برمته، على أن يتم وفقا لذلك المحافظة على بيئتنا وحمايتها من التلوث وأخطاره على مستوى مجتمعنا الجزائري المعاصر.

ومنه لابد من الإشارة إلى أن المحافظة على البيئة ووقايتها من الأخطار التي تتهددها تبدأ أساسا من المنزل، حيث يتوجب على الإنسان أن يبدأ أولا بالحفاظ على بيئته المحيطة به بداخل منزله الذي يعيش فيه وأسرته، فنذكر على سبيل المثال من المشاكل الأساسية التي تهدد بيئة المنزل التدخين الذي يشكل خطرا على صحة وسلامة أفراد الأسرة وذلك بتلوث هواء التنفس، هذا بالإضافة إلى أن إستيعاب وتمثل قيم النظافة وترسيخها يبدأ داخل المنزل وذلك من خلال عملية التطبيع الإجتماعي التي تتولى الأسرة أدائها، باعتبارها في ذلك بمثابة البيئة الإجتماعية الأولى التي يتعامل معها الطفل والتي تؤثر في تشكيل شخصيته عن طريق عملية التفاعل الإجتماعي، على أن الأب الذي يدخن بداخل المنزل ويرمي بالأوساخ حيثما وجد بمنزله أو عبر النافذة أو بخارج المنزل في الشارع والأماكن العامة، وأمام مرأى أبنائه، هو بممارساته السلبية والسيئة وسلوكياته اللاحضارية تلك حيال البيئة يعد مثالا سيئا بالنسبة لأبنائه الذين حتما سيحذون حذوه ويقتدون به، وهذا من خلال المشاهدة والتقليد والتفاعل الذي يتم بين أعضاء الأسرة. ومن هنا تتضح أهمية الأسرة ودورها الوقائي في التصدي لمشكلات البيئة وصيانتها من خلال قيامها بالتربية البيئية للنشء، التي تقوم على تنمية الوعي البيئي لدى الأطفال وبناء الإتجاهات والسلوكيات الإيجابية عندهم نحو البيئة وحثهم على الحفاظ على مواردها. ويمكن القول في نهاية هذا العرض أنه إن كانت البلدان الغربية المتقدمة قد تمكنت من أن تضع حدا لمشاكل البيئة بخاصة ما تعلق منها بمشكلة التلوث، وإيجاد طرق ناجعة للتخلص النهائي من النفايات المنزلية الصلبة بكل أشكالها بإعادة تدويرها و إستخدامها وبالتالي الحفاظ على نظافة المحيط البيئي، فإن ذلك قد تحقق من خلال تسطيرها لسياسات وعديد البرامج ذات فعالية والمرتبطة أساسا بالتنمية البيئية وإتخاذ القرارات البيئية العقلانية، وكذا تسخيرها للإمكانيات المادية والبشرية لنشر الوعي البيئي وترسيخ الثقافة البيئية بين كافة أفراد المجتمع.

على أساس أن هذه البلدان المتطورة قد أولت التربية البيئية مكانة خاصة ضمن مخططاتها وبرمجها التنموية البيئية، باعتبارها في ذلك قد تفطنت منذ عهد سبق لدورها الكبير في الوقاية من الأخطار التي تتهدد البيئة وحمايتها من التدهور وتحسين العلاقة بين الإنسان وبيئته، وهو ما توحي إليه نقاوة ونظافة المحيط البيئي بكل جوانبه ﴿من الشوارع، المرافق العامة، الشواطئ، أماكن العمل....الخ﴾. فكأن المواطن في هذه الدول الغربية المتقدمة هو مبرمج منذ النشأة –بفعل التربية البيئية التي تلقاها- على التخلص من النفايات بطريقة حضارية، أي على أن لا يرمي بالأوساخ في الأرض حيثما كان وأن يلقي بها في الحاويات المصنفة بحسب الألوان تبعا لإختلاف طبيعة النفايات، وأن يحافظ بذلك على سلامة وصحة المحيط البيئي

لأجله ولغيره تمتعا منه بالحس البيئي والمواطنة، وهذا سعيا منه بأن يكون عنصرا فعالا في حماية بيئته على مستوى مجتمع الإنتماء، ذلك أن الوعي البيئي، أو التثقيف البيئي، قد غدا قضية حضارية تعكس مدى تحضر المجتمع ودرجة تقدمه. ونعود إلى واقعنا البيئي لنفتح قوس كبير ونقول أنه من الطريف أن نشاهد، على صعيد مجتمعنا الجزائري المعاصر، رجلا من أفراد المجتمع يواكب –في ظل عصر العولمة- التطور التكنولوجي السريع الحاصل على مستوى العالم الغربي المتقدم، بامتلاكه للهاتف النقال من آخر صيحة وجهاز كمبيوتر محمول مزود بشبكة الإنترنت وركوبه لسيارة فخمة من آخر طراز، فضلا عن ظهوره ببذلة عصرية فاخرة وأنيقة تواكب الموضة الغربية، بغض النظر عن مستواه التعليمي والثقافي، فإنه في كل هذا لن يتوانى قط، دون تحليه بأدنى وعي بيئي، في أن يلقي إلى قارعة الطريق بمخلفات المواد التي يستهلكها ﴿من علب السجائر، الأكل، قارورات الماء المعدني والمشروبات الغازية، أكياس البلاستيك....وما إلى ذلك﴾ عبر نافذة سيارته وهو يقودها بكل فخر وغرور يوصف، كونه في ذلك بمثابة إنسان معاصر متحضر ومتقدم يقود تكنولوجية حديثة مثله مثل الرجل الغربي، كما أنه لن يتوانى في الرمي بالأوساخ بالمرافق العامة ﴿كالحدائق والمساحات الخضراء﴾، وقطع الأشجار وتدمير النباتات لا لسبب يذكر، وغيرها من الممارسات اللاحضارية المسيئة لمحيطه البيئي.

هي إذن صورة واقعية نصادفها يوميا في مجتمعنا والمغزى من وراء إستعراضها هو تبيان ذلك التناقض الكبير الذي يعيش فيه البعض من أفراد المجتمع والذي يكمن في تقدمهم ماديا وتخلفهم معنويا في آن واحد، بحيث أن هؤلاء الأفراد هم يواكبون التقدم التكنولوجي بشتى أنوعه من جهة ويتحلون بسلوكيات لاحضارية تتعارض مع مفهومي التقدم والتطور من جهة أخرى، وهو ما يتجلى أساسا في تلك الممارسات اللاعقلانية والسلوكيات اللاحضارية التي تصدر عن الإنسان المعاصر والتي هي مسيئة للعالم الأخضر الذي نعيش في كنفه. ذلك أن المشكل المطروح لدى معظم الأفراد في مجتمعنا الجزائري المعاصر يكمن في أنهم ليسوا بمستوى التكنولوجية الحديثة والمتطورة التي يمتلكونها، وهذا لعدم تبنيهم لإتجاهات وقيم وسلوكيات حضارية تتوافق وتتكامل معها نذكر من أهمها، على سبيل المثال لا الحصر، حسن التعامل مع البيئة بوقايتها وحماية مواردها الطبيعية من التخريب والتدمير والتلوث، وذلك بالحفاظ على نقاوة ونظافة المحيط وتوفير بيئة جميلة وصحية للجميع. على أن ما ينبغي التوكيد عليه في الأخير هو أن التحضر لا يقاس فقط فيما نمتلك من وسائل تكنولوجية مادية نتباهى ونتفاخر بها، بقدر ما يتم قياسه أيضا بالنظر إلى القيم الإيجابية والممارسات الحسنة والسلوكيات الحضارية الصالحة التي تصدر عنا في إطار عملية التفاعل مع بيئتنا التي نعيش فيها. وبناء عليه فإن المشكل الذي تم طرحه هنا هو يرتبط بصفة مباشرة بمسألة التربية البيئة التي يتحتم تعزيزها في مجتمعنا الجزائري المعاصر للنهوض بمستوى الوعي

البيئي لدى أفراد المجتمع وترسيخ الثقافة البيئية في نفوسهم، بالكيفية التي يتم فيها تنامي لديهم الشعور بالمواطنة في تحمل مسؤولياتهم تجاه البيئة.

9)-التوصيات:

نختم هذا العرض باقتراح بعض من تلك التدابير والأساليب العملية التي من شأنها وقاية البيئة من الأخطار التي تواجهها والتصدي لمشكلاتها مع الحفاظ على مواردها، على مستوى مجتمعنا الجزائري المعاصر، والتي سنوردها في شكل نقاط على النحو الذي نوضحه فيما يلي:

- ضرورة إنفتاح المؤسسة الجامعية على المجتمع المحلي وعدم بقائها منعزلة وتقوية الروابط معه وخدمته بالمساهمة بفعالية في حماية البيئة وحل المشكلات الراهنة التي تعتريها، وتوسيع بذلك دورها التنموي خارج مجال الحرم الجامعي من خلال وظيفة البحث العلمي التي تؤديها. على أن يتم في ذلك تكثيف البحث في قضايا البيئة المختلفة عن طريق تناول الدراسات والرسائل الجامعية للمواضيع المتعلقة بها والمرتبطة على وجه الخصوص بفرع العلوم الإنسانية والإجتماعية، حيث يشهد البحث في هذا المجال نقصا بالنظر إلى الفروع العلمية الأخرى، خاصة إذا علمنا أن معظم المشكلات البيئية هي في الأساس ترجع لأسباب إجتماعية وهذا بناء على تلك العلاقة التفاعلية التي تربط بين البيئة والمجتمع.
- تشجيع ودعم الشباب البطال – بخاصة منه المستفيد من قروض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- للإستثمار في الاقتصاد الأخضر عبر إنشاء مؤسسات مصغرة في مجال جمع وتصنيف النفايات لإعادة رسكلتها (Recyclage)، والإستفادة منها من جهة والمحافظة على الصحة العمومية من جهة أخرى، وهو ما من شأنه المساهمة في حماية البيئة بالتصدي لذلك الخطر المتنامي عن زيادة كميات النفايات المنزلية الصلبة في ظل غياب سياسة واضحة لإستغلال النفايات، حيث يواجه مجتمعنا مشكل كبير في كيفية إزالتها والتخلص النهائي منها ناهيك عما يتكبده من تكاليف مادية وإجتماعية تحت تأثير هذه النفايات على المحيط البيئي.
- تعزيز النصوص القانونية التي تحمي البيئة وتضمن المحافظة على مصادرها وجعلها أكثر فاعلية ميدانيا، وهذا من خلال فرض الضرائب والرسوم على المؤسسات الإنتاجية والصناعية التي، إن يجوز القول، ترتكب جرائم بيئية، على أن يشمل ذلك، ولما لا، حتى أفراد المجتمع الذين يعتدون بأي شكل من الأشكال على البيئة، من خلال الرمي العشوائي بالأوساخ في المرافق العمومية أو بتدمير وتخريب مواردها، ويكون ذلك بفرض غرامة مالية على هؤلاء. مع التأكيد، في نفس السياق، على ضرورة أن يتم تشديد الرقابة المباشرة بتعيين شرطي مختص في البيئة لمراقبة كل التجاوزات و الإعتداءات التي يمكن أن

تصدر من جانب أفراد المجتمع تجاه المحيط البيئي ككل ﴿الحدائق العمومية، الشواطئ....الخ﴾.

- تحفيز الأفراد على تشكيل النوادي والجمعيات البيئية والإنخراط فيها إلى جانب العمل على تفعيل دور الجمعيات البيئية القائمة التي تنشط على صعيد مجتمعنا، باعتبارها تشكل أحد مؤسسات المجتمع المدني والإطار القادر على خلق القيم الإيجابية ﴿ نذكر منها التعاون والتضامن، العمل التطوعي والرغبة في مساعدة الآخرين﴾، وتجميع الجهود الفردية ضمن نسق جماعي تطوعي يؤدي دور محوري في حماية البيئة من خلال نشر الوعي البيئي، ويكون ذلك عبر تقديم المؤسسات الحكومية لها الدعم المادي للرفع من قدراتها التمويلية وتنمية مواردها البشرية. بالإضافة إلى ضرورة أن يتم إعتماد منهجية التقييم قصد تقييم أداء هذه الجمعيات ومدى إسهامها – بصفة عملية- في تجسيد الأهداف المنوطة بها تجاه البيئة، وعلى أن يتم كذلك تحقيق التعاون والتنسيق وبناء العلاقات مع الجمعيات الأخرى السائدة على المستوى المحلي والدولي للتواصل وتبادل الخبرات والمهارات في مجال حماية البيئة، وتبني البرامج والسياسات والتجارب الناجحة والرائدة على الصعيد الدولي في مجال التعامل مع قضايا البيئة بخاصة ما تعلق منها بآليات وسبل مواجهة مشكلاتها وحلها، نذكر من أهمها مشكلة التخلص النهائي من النفايات بأشكالها المختلفة.
- تكثيف الجهود والتفكير في وضع آليات جديدة من شأنها العمل على الرفع من مستوى الوعي البيئي، وتعزيز الشعور لدى المواطن بواجباته ومسؤولياته تجاه محيطه البيئي خاصة ما يرتبط بمسألة النظافة والرمي العشوائي للنفايات المنزلية، ويمكننا إبراز هنا دور الإعلام بوسائله المتنوعة كأداة للتربية البيئية من خلال تنمية الحس بالبيئة وترشيد السلوك البيئي لدى الفرد المتلقي للرسالة الإعلامية، وذلك عن طريق ما يتم بثه من مادة إعلامية وثقافية تعنى بقضايا البيئة. وعلى هذا فنحن نقترح أن يتم فتح قناة تليفزيونية محلية جديدة خاصة بالبيئة بحيث يكون هناك إعلام بيئي متخصص في إعداد برامج تتناول طرح ومعالجة المشاكل التي يواجهها العالم الأخضر "البيئة" على صعيد مجتمعنا الجزائري، ونشر حملات توعوية بالمخاطر التي تتهدد المجتمع والبيئة والتوصل إلى بناء فكر وثقافة بيئية لدى المواطن الجزائري، بما يساهم بذلك في حماية بيئتنا والمحافظة على مواردها، مع التركيز على التوسع أكثر في مدلول الاقتصاد الأخضر باعتباره مفهوم حديث التبلور يستلزم التعريف بأهدافه أهميته وآفاقه.

المراجع والهوامش:

﴿1﴾- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المجتمع – دراسة في علم الإجتماع-، ص.43، نقلا عن حسين عبد الحميد أحمد رشوان: البيئة والمجتمع –دراسة في علم الإجتماع البيئة-، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الإسكندرية، 2006، ص.97.

(2)- زين الدين عبد المقصود: "البيئة والإنسان"، ص.ص.9، 10، نقلا عن نفس المرجع، ص.97.
(3)- ر.م. ماكيفر: المجتمع، ص.154، نقلا عن نفس المرجع، ص.100.
(4)- Rudolf Moos : Environment and Utopia, P.7. in
نقلا عن نفس المرجع، ص.ص.89، 90.
(5)- دانيال فيدرات: "التربية البيئية بين النظرية والتطبيق"، مجلة مستقبل التربية، العدد 4، مطبوعات اليونسكو، القاهرة، 1987، ص.ص.72-84، نقلا عن نفس المرجع، ص.90.
(6)- أنظر مقدمة ابن خلدون، الطبعة الأزهرية، ص.69، نقلا عن نفس المرجع، ص.90.
(7)- زين الدين عبد المقصود: مرجع مذكور سابقا، ص.ص.27-29.
(8)- عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك: "نحو دور فعال للخدمة الإجتماعية في تحقيق التربية البيئية"، ص.17، نقلا عن حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع مذكور سابقا، ص.94.
(9)- عادل مشعان ربيع وآخرون: التربية البيئية، دار عالم الثقافة للنشر، لأردن، 2007، ص.ص.5، 6.
(10)- محمود أحمد حميد: الثقافة البيئية مطلب حضاري للأسرة، دار الرضا، سوريا، 2003، ص.7.
(11)- إحسان علي محاسنة: البيئة والصحة العامة، دار الشروق للنشر، عمان-الأردن، 1991، ص.17.
(12)- صلاح الدين عامر، 1983 : "مقدمات القانون الدولي للبيئة"، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص.ص.1-4، نقلا عن علي حنوش: العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل – دراسة تحليلية عن مستويات تلوث البيئة الطبيعية والبيئة الإجتماعية-، دار الكنوز الأدبية، لبنان، 2000، ص.115.
(13)- مجلة الوعي الإسلامي، العدد 349-1995، نقلا عن إبراهيم سليمان عيسى: تلوث البيئة- أهم قضايا العصر المشكلة والحل-، دار الكتاب الحديث للنشر، الجزائر، 2010، ص.18.
(14)- الشرنوبي محمد عبد الرحمن 1981: "الإنسان والبيئة"، المكتبة الأنجلو مصرية، نقلا عن عطية خليل عطية: التربية والتنمية في الوطن العربي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص.173.
(15)- مجلة الوعي الإسلامي، مرجع مذكور سابقا، ص.18.
(16)- إسلام جمال الدين سعيد: "التربية البيئية وأهميتها في حل قضايا البيئة"، أكتوبر 2006، مقال منشور على شبكة الإنترنت، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.greenline.com
(17)- حسين الركابي: "أهداف التربية البيئية"، شبكة العراق الأخضر، مقال منشور على شبكة الإنترنت، الموقع الإلكتروني: www.iraqgreen.net
(18)-Meadows, D. : Harvesting One Hundred Fold, Key Concepts and Case Studies in Environmental Education, Nairopi, UNEP, 1989.
نقلا عن راتب السعود: الإنسان والبيئة – دراسة في التربية البيئية-، دار الحامد، الأردن، 2007، ص.214.
(19)- عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك: مرجع مذكور سابقا، ص.15.
(20)- مجلة الوعي الإسلامي، مرجع مذكور سابقا، ص.19.
(21)- محمد السيد أرناؤوط: الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 1996، ص.30، نقلا عن راتب السعود: مرجع مذكور سابقا، ص.52.
(22)- أحمد مدحت إسلام: التلوث مشكلة العصر، م.و.ث، الكويت، 1990، نقلا عن نفس المرجع، ص.51.
(23)- زين الدين عبد المقصود: مرجع مذكور سابقا، ص.ص.56، 57.

(24)- جامع الترميذي، ج3، ص.ص.201، 202، نقلا عن إبراهيم سليمان عيسى: مرجع مذكور سابقا، ص.ص.102، 103.
(25)- مطاوع إبراهيم عصمت 1995: "التربية البيئية في الوطن العربي"، نقلا عن عطية خليل عطية: مرجع مذكور سابقا، ص.ص.179، 180.
(26)- علياء حاتوغ بوران، محمد حمدان أبودية: علم البيئة، دار الشروق للنشر، عمان، 1996، ص.28، نقلا عن راتب السعود: مرجع مذكور سابقا، ص.117.
(27)- فتوح المجاري: "المواطنة والتربية البيئية"، ص.32، نقلا عن حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع مذكور سابقا، ص.ص.161، 163.
(28)- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الوطن العربي، كتاب مرجعي في التربية السكانية، عمان، 1990، ص.ص.132-134، نقلا عن راتب السعود: مرجع مذكور سابقا، ص.ص.216-227.
(29)- سميح أبو مغلي وآخرون: قواعد التدريس في الجامعة، دار الفكر للنشر، عمان، 1997، نقلا عن نفس المرجع، ص.ص.228-235.
(30)- راتب السعود: مرجع مذكور سابقا، ص.ص.238-241.
(31)- **"**وضع البيئة في الجزائر"، مقال منشور على شبكة الإنترنت، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.startimes.com
(32)- "تعميم التربية البيئية على المستوى الوطني"، مقال منشور على شبكة الإنترنت، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.el-massa.com
(33)- سعاد طاهر.م: "إتفاقية شراكة بين وزارتي البيئة والتربية"، المواطن يوم 2010/06/22، مقال منشور على شبكة الإنترنت، نقلا عن الموقع الإلكتروني**:** www.djazairess.com
(34)- خالد محمد فهمي 1992: أبعاد اقتصادية لمشكلات البيئة العالمية - السياسة الدولية-، العدد 110، القاهرة، ص.ص.105-111، نقلا عن علي حنوش: مرجع مذكور سابقا، ص.115.
(35)- مصطفى كمال طلبة: "قضايا وتحديات البيئة للتنمية"، ص.13، نقلا عن مصطفى كمال طلبة وآخرون: البيئة والتنمية، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة، العدد التاسع، جامعة القاهرة، 1999، ص.13.
(36)- الصباريني محمد سعيد 1994: "الإنسان والبيئة والتربية البيئية"، ط1، الأردن، نقلا عن عطية خليل عطية: مرجع مذكور سابقا، ص.182.
(37)- إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها-، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص.34، نقلا عن علي عبد الرزاق جلبي، هاني خميس أحمد عبده: علم إجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009، ص.ص.21، 22.
(38)- مصطفى كمال طلبة: إنقاذ كوكبنا – التحديات والآمال-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، نقلا عن عارف صالح مخلف: الإدارة البيئية الحماية الإدارية للبيئة، دار البازوري العلمية للنشر، الأردن، 2007، ص.405.
(39)- الصباريني محمد سعيد 1994: مرجع مذكور سابقا، ص.184.
(40)- **"**مفهوم الاقتصاد الأخضر"، مقال منشور على شبكة الإنترنت، الموقع الإلكتروني، www.startimes.com
(41)-PNUE, 2011 : « Vers une Economie Verte, pour un Développement Durable et une Eradication de la Pauvreté », Synthèse à l'attention des Décideurs, in Economie Verte histoire et définition, l'Encyclopédie du Développement Durable, www.encyclopédie-dd.org.
(42)-**«** L'économie Verte, c'est quoi ? »,France,2012, www.greenetvert.fr

(43)- "مفهوم الاقتصاد الأخضر"، مرجع مذكور سابقا.
(44)- الصباريني محمد سعيد 1994: مرجع مذكور سابقا، ص.184.
(45)- رضا عبد الودود: "الاقتصاد الأخضر....تنمية مستدامة تراعي الصحة والبيئة"، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 2012، ص.ص.2،1، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.alwaei.com
(46)- فيليب عطية: أمراض الفقر - المشكلات الصحية في العالم الثالث-، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص.267، نقلا عن محمد أكرم الأحمر، صابر بلول: التنمية البشرية، دار المأمون للتراث، جامعة دمشق، 2007، ص.339.
(47)- ناجي عبد النور: السياسة العامة للبيئة في الجزائر، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2009-2008، ص.ص.88-91.
(48)- أحمد عبد الكريم سلامة: "التلوث النفطي وحماية البيئة البحرية"، مجلة التعاون، الشؤون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 32، 1993، ص.122، نقلا عن ناجي عبد النور: مرجع مذكور سابقا، ص.91.
(49)- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000، نقلا عن نفس المرجع، ص.ص.91-93.
(50)- عبد الحق عباس: "عام للنسيان....البيئة"، نقلا عن نفس المرجع، ص.ص.95-97.
(51)- ناجي عبد النور: مرجع مذكور سابقا، ص.97.
(52)- محمد خلف اللافي: التلوث البيئي بين الإسلام والقانون الدولي والتطبيق الأردني، عمان-الأردن، 1994، نقلا عن راتب السعود: مرجع مذكور سابقا، ص.ص.250-252.